بحث في

كتابة: «عليه السلام» في حق آل البيت

في كتب الحديث النبوي

دار التأصيل

مركز البحوث وتقنية المعلومات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعد :

فقد وقفنا في دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات أثناء عملنا في إخراج «صحيح البخاري» النسخة اليونينية المشهورة بالطبعة السلطانية على مواضع محدودة كُتب فيها بعد ذكر فاطمة رضي الله عنها عبارة : «عليها السلام» ، وكذا عند ذكر علي بن أبي طالب ، والعباس بن عبدالمطلب وأم كلثوم ، والحسن بن علي ، والحسين بن علي رضي اللَّه عن الجميع ؛ وانقدح في الذهن أن هذا من النساخ ، وليس من تأليف الإمام البخاري رحمه الله ، وهو ما حدا بنا إلى القيام ببحث يتم التوثيق بواسطته لهذه العبارات ومدى صحة نسبتها إلى الإمام البخاري رحمه الله وفقا لمنهجه في التأليف ، وقد تضمنت الخطة ما يلي :

حصر مواضع ورود أسماء : علي ، وفاطمة ، والعباس بن عبدالمطلب ، وأم كلثوم ، والحسن ، والحسين رضي اللَّه عنهم ، وما جاء بعد أسمائهم من صيغ التسليم والترضي والترحم عليهم وصيغة كرم اللَّه وجهه أو عدم كل ذلك حيثما وردت أسمائهم في نسخة صحيح البخاري التي حققها اليونيني رحمه الله ، والتي طبعت فيما بعد ، وهي المشهورة بالطبعة السلطانية ، وهي كما هو معلوم من رواية أبي الوقت السِّجزي ، وبعد البحث الدقيق خرجت النتائج على النحو التالي :

حصر صيغ التسليم والترضي والترحم أو عدمها لبعض آل البيت

في النسخة اليونينية من «صحيح البخاري»

	في الإسناد	في المتن	المجموع	عدد الترضي في المتن	عدد السلام في المتن	عدد الترحم	كرم اللَّه وجهه	مواضع لا صيغة بعدها
علي بن أبي طالب	١٠٦	٢٠٤	٣١٠	٩٦	٢	٠	٠	٢٠٤
فاطمة بنت رسول اللَّه ﷺ	٢	٧٢	٧٤	١	٣٧	٠	٠	٣٦
العباس بن عبد×المطلب	٨	٨٠	٨٨	٧	١	٠	٠	٨٠
أم كلثوم	٠	١	١	٠	١	٠	٠	٠
الحسن بن علي	٠	٣٣	٣٣	٣	٣	٠	٠	٢٧
الحسين بن علي	١٢	٦	١٨	٣	٣	١	٠	٨

ولمزيد من توثيق ورود هذه الصيغ في صحيح الإمام البخاري : قمنا بتتبع مواضع هذه الصيغ التي وردت بعد ذكر أسمائهم في نسخ أخرى خطية لليونينية من صحيح الإمام البخاري ، حيث قمنا بمقابلة هذه المواضع على أربعة فروع خطية لليونينية تعتبر من أوثق الفروع لليونينية ، وهي :

١- فرع النويري أحمد بن عبدالوهاب (ت : ٧٣٣)[١] .

٢- فرع البقاعي إسماعيل بن علي الدمشقي (ت : ٨٠٧)[٢] .

٣- فرع القيصري إبراهيم بن علي المكي (ت : بعد ١١١٧)[٣] .

٤- فرع سالم بن الإمام عبد اللّه بن سالم البصري (ت : ١١٦٠)[٤] .

كما تتبعنا لمزيد من التوثيق ورود هذه الصيغ في النسخ الخطية لرواية أبي ذر الهروي لصحيح الإمام البخاري وهي :

١- رواية ابن الحطيئة[٥] .

٢- رواية ابن مكتوم[٦] .

٣- رواية أبي الوليد الباجي[٧] .

ثلاثتهم عن أبي ذر الهروي ، عن مشايخه الثلاثة : المستملي ، والحَمُّويِّي ، والكشميهني .

---

(١) مكتبة ولي الدين - تركيا ، برقم (١٠٤٢) .
(٢) مكتبة كوبريلي - تركيا ، برقم (٣٥٥) .
(٣) مكتبة يازمه - تركيا ، برقم (٤٢٢- ٤٣١) .
(٤) مكتبة يوسف آغا - تركيا ، برقم (٥٥٥٥) .
(٥) مكتبة آياصوفيا - تركيا ، بأرقام (٨٠٠) ، (٨٠١) ، (٨٠٢) ، (٨٠٣) .
(٦) مكتبة فاتح - تركيا ، بأرقام (١٠٦١) ، (١٠٦٢) ، (١٠٦٣) .
(٧) الخزانة العامة بالرباط ، برقم (٢٦٢) .

وراوية أبي ذر الهروي - كما هو معلوم - أوثق روايات صحيح الإمام البخاري، وقد اعتمدها لوثاقتها الحافظان ابن حجر والقسطلاني في شرحهما لصحيح الإمام البخاري.

ولمزيد من التوثيق قمنا بتتبع بعض النسخ الخطية الأخرى لرواية أبي ذر الهروي وهي التي توجد في مكتبات:

١- أحمد الثالث[١]

٢- الخزانة الحسنية بالرباط[٢].

كما تتبعنا كذلك رواية الكُشاني، عن الفربري[٣].

وقد قفنا على قطعة من «الصحيح» بخط عبد الغني المقدسي، فلم نجد فيها أيضا هذه العبارات[٤].

وبعد حصر مواضع ورود أسماء بعض آل البيت الواردة أسماؤهم في صحيح البخاري رواية أبي ذر الهروي وهم: علي وفاطمة والعباس والحسن والحسين وأم كلثوم ورقية وحمزة وجعفر رضي اللّه عنهم: تم البحث في رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة: المستملي، والحَمُّويِّي، والكشميهني، عن الفربري، عن البخاري؛ للنظر فيما ورد بعد أسمائهم من صور الترضي أو الترحم أو السلام، أو عبارة كرم اللَّه وجهه، وبعد الاستقصاء في البحث لم نقف على ورود عبارة (عليه السلام) أو (عليهما السلام) أو (عليها السلام)، أو (كرم اللَّه وجهه) بعد اسم أي واحد منهم، وفيما يلي حصر بعدد مرات ورود أسمائهم في رواية أبي ذر التي هي أوثق الروايات لصحيح الإمام البخاري:

---

(١) مكتبة أحمد الثالث- تركيا، برقم (٢٤٠).

(٢) الخزانة الحسنية بالرباط.

(٣) مكتبة تورهان سلطان- تركيا، برقم (٦٧).

(٤) مكتبة برلين- ألمانيا، برقم (١٣٢٦).

عدد مرات ورود أسماء آل البيت في رواية أبي ذر الهروي

آل البيت	في الإسناد	في المتن	المجموع
علي بن أبي طالب	١١١	٢٦٩	٣٨٠
فاطمة بنت رسول اللَّه ﷺ	٢	٧٠	٧٢
العباس بن عبد المطلب	٨	٦٨	٧٦
الحسين بن علي	١٢	٩	٢١
الحسن بن علي	٠	٣٢	٣٢
أم كلثوم	٠	١	١
رقية	٠	٠	٠
جعفر بن أبي طالب	٠	٣٤	٣٤
حمزة بن عبد المطلب	٠	٣٧	٣٧

وكما سبق فإن الطبعة السلطانية اعتمد في إخراجها وتحقيقها على نسخة الإمام اليونيني، الذي أصل سماعه فيها من رواية أبي الوقت السجزي، عن أبي الحسن الداودي، عن الحَمُّويِّي، عن الفربري، كما جاء ذلك في مقدمة اليونيني لنسخته من الصحيح[١]، وقد وضع اليونيني رَحِمَهُ اللَّهُ في حواشي نسخته (اليونينية) ماراه من فروق مهمة في نظره بين رواية أبي الوقت السجزي وبين رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة: الكشميهني، والمستملي، والحَمُّويِّي، ورواية غيرهم، مثل: الأصيلي، وأبي الوقت، وابن عساكر، والسمعاني وغيرهم.

---

(١) انظر مقدمة اليونيني في طبعة دار التأصيل الثانية لصحيح الإمام البخاري (١/ ١٢٩).

وكان أكثر ما حدا بنا في دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات إلى القيام بهذا البحث - بالإضافة لتوثيق نص أصح كتب الحديث النبوي ، هو حماية جناب آل البيت رضي الله عنهم من الغلو فيهم وما تبعه من عبث النساخ الذي مبعثه المذاهب الفاسدة التي تغلوا في آل البيت ، حيث أصبح الشيعة في عصرنا الذين هم أكثر انحرافا وغلوا من سلفهم يحتجون بما ورد في «صحيح البخاري» على أهل السنة والجماعة من أن آل البيت يختصون بالسلام عليهم فيه ، خلافا لمن هم أفضل منهم من الصحابة رضوان اللَّه على الجميع ، وهذا مخالف لما هو معتمد عند أهل السنة والجماعة بإجماعهم على أفضلية الخلفاء الراشدين : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان على الخليفة الراشد علي وآل بيت النبي ﷺ من المذكور رضي اللَّه عنهم وعن جميع صحابته أجمعين .

وقد كانت نتيجة هذا البحث ما يلي :

- أن هذه العبارات وردت بعد أسماء آل البيت المذكورين في الجدول التالي في (٥١٢) موضعا في النسخة اليونينية .
- أن فروع اليونينية سالفة الذكر قد اتفقت مع أصلها في إيراد هذه العبارات إلا فرع البقاعي فقد قلَّ فيه مثل هذه العبارات .
- وقد قمنا للمزيد من التوثيق بتتبع ورود المواضع التي وردت هذه الأسماء من آل البيت فيها ، والعبارات التي وردت بعدأسمائهم في نسخة دار التأصيل من رواية أبي ذر الهروي لصحيح الإمام البخاري التي حققت على سبع نسخ خطية والتي بلغت (٦٥٣) موضعا فلم نجد عبارة عليه أو عليها أو عليهما أو عليهم السلام أو كرم اللَّه وجهه بعد ورود هذه الأسماء .

• كما قمنا بالرجوع للنسخ الخطية لصحيح الإمام البخاري من رواية ابن الحطيئة[1]، ورواية ابن مكتوم[2]، ووروواية أبي الوليد الباجي[3] عن أبي ذر الهروي، عن مشايخه الثلاثة: المستملي، والحَمُّويِّي، والكشميهني فلم نجد في كل نسخ رواية أبي ذر الهروي ورواية الكشاني عبارة: «عليها السلام» أو «عليه السلام» أو «عليهما السلام أو عليهم السلام»، أو «كرم اللَّه وجهه»، بل وجدناها مغفلة ووجدنا في بعضها «رضي اللَّه عنه»، أو «رضي اللَّه عنها» أو «رضي اللَّه عنهما».

• وقد جائت هذه النتيجة مؤكدة لما غلب عليه ظننا ولله الحمد قبل إنشاء هذا البحث أن إلحاق عبارة عليه السلام وعليها السلام وعليهما السلام وعليهم السلام، وكرم اللَّه وجهه من صنيع النساخ وليس في أصل رواية الإمام البخاري رحمه الله لصحيحه.

• وزيادة في التوثيق قمنا بتوسيع نطاق البحث من خلال مراجعة ما ورد من صيغ بعد ورود أسماء أهم أعلام آل البيت في أشهر كتب الحديث النبوي التي ألفت في عصر التدوين فكانت النتيجة كالتالي:

تم البحث في الكتب الستة -مضافًا إليها «السنن الكبرى» للإمام النسائي- و«الموطأ»، و«مسندي» الإمامين أحمد والدارمي، وبعض الكتب العالية الأخرى (طبعات دار التأصيل) بالإضافة إلى غيرها من الكتب التي صُنفت في عصر التدوين عن هذه الصيغ التي وردت بعد أسماء بعض آل البيت رضي الله عنهم[4] وهي: (عليه

(١) مكتبة آياصوفيا - تركيا، بأرقام (٨٠٠)، (٨٠١)، (٨٠٢)، (٨٠٣).

(٢) مكتبة فاتح - تركيا، بأرقام (١٠٦١)، (١٠٦٢)، (١٠٦٣).

(٣) الخزانة العامة بالرباط، برقم (٢٦٢).

(٤) أسماء آل البيت الذين شملهم هذا البحث هم: علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين، والعباس بن عبد المطلب، وحمزة بن عبد المطلب، وجعفر بن أبي طالب، وفاطمة، وأم هانئ، وأم كلثوم، ورقية رضي اللَّه عنهم أجمعين.

السلام ، وعليها السلام ، وعليهما السلام ، وعليهم السلام ، وكرم اللَّه وجهه ، وصلوات اللَّه وسلامه عليه) .

وبعد البحث في هذه الكتب ، والرجوع للنسخ الخطية في بعضها - خاصة طبعات دار التأصيل - وجدنا أن هذه الصيغ والألفاظ لم تكن متداولة في مصنفات الأئمة المتقدمين المبرزين في عصر التدوين ، ولم تكن مستخدمة في مصنفاتهم ، مما يدل على حداثة استخدام هذه الصيغ والألفاظ ، وأنها مما عملته أيدي النساخ كل حسب معتقده وتوجهه ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

١- علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

أولًا : الكتب التي ذكرت فيها بعض من هذه الصيغ (طبعات دار التأصيل):

اسم الكتاب	إجمالي عدد المواضع	الترضي ومشتقاتها	عليه السلام ومشتقاتها	الترحم ومشتقاتها	كرم اللَّه وجهه	بدون صيغة
الموطأ للإمام مالك (رواية أبي مصعب الزهري)	٤٦	١٢	١	٢	٠	٣١
مصنف عبد الرزاق	١٦٩٤	٩	٢	٠	٠	١٦٨٣
مسند الإمام إسحاق بن راهويه	٢٧٢	١١٨	١	٠	٠	١٥٣
سنن الإمام ابن ماجه	١٤٨	٢٢	٢	١	٥	١١٨
سنن الإمام أبي داود	٢١٢	١٠٧	٢٩	٤	٠	٧٢
المجتبى للإمام النسائي	٢٢٤	٨٢	١	٠	٥	١٣٦
السنن الكبرى للإمام النسائي	٨٠٩	١١	٨	٠	٠	٧٩٠

وكما هو واضح من الجدول أعلاه أن المواضع التي ذكرت فيها مثل هذه الصيغ المستحدثة نادرة جدًّا حيث بلغت (٥٥) موضعًا ، من إجمالي (٦٠١١) موضعا أي : ما يمثل أقل من واحد في المائة (٩٠ , ٠٪) بالنسبة لعدد ورود ذكر آل البيت رضي اللَّه عنهم في هذه المصادر ، ونحن على يقين أننا عند الرجوع للأصول الخطية في هذه العبارات التي يُتساهل فيها من قبل كثير من المحققين عند مطابقة المخطوطات

عادة ، سنجدها غير موجودة في أغلب المخطوطات ، وسيتم معالجة مثل هذه المواضع التي فيها صيغة «عليه السلام» أو «كرم اللَّه وجهه» في الطبعات القادمة من طبعات دار التأصيل بإذن اللَّه تعالىٰ .

علمًا بأن هذه الأحاديث مخرجه في كتب السنة الأخرىٰ وبعضها بنفس السند والمتن ، ولا توجد فيها مثل هذه الصيغ .

ومثال ذلك ما وقع في «الموطأ» (٩٥- طبعة دار التأصيل الأولىٰ) : حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَىٰ عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ ، مَاذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ عَلِيٌّ : فَإِنَّ عِنْدِي بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَنَا أَسْتَحِي أَنْ أَسْأَلَهُ ، قَالَ الْمِقْدَادُ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : «**إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ**» .

فهذا الحديث في «الموطأ» رواية يحيىٰ بن يحيىٰ (٢/ ٥٤- طبعة الشيخ الأعظمي) ، ورواية محمد بن الحسن الشيباني (١/ ٤١) ولا توجد فيهما هذه العبارة ، بل ورد في رواية محمد بن الحسن الشيباني : «رضي اللَّه عنه» .

والحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٣٨٠) عن ابن مهدي ، وعن إسحاق ، وأبو داود في «السنن»(٢٠٦) عن القعنبي ، والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (١٩٢) ، وفي «المجتبىٰ» (١٣٥) عن عتبة بن عبد اللَّه ، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٣) عن يونس بن عبد الأعلىٰ ، عن عبد اللَّه وهب خمستهم (عبد الرحمن بن مهدي ، وإسحاق ، والقعنبي ، وعتبة بن عبد اللَّه ، وابن وهب) كلهم رووه عن الإمام مالك به سندا ومتنا وليس فيه هذه العبارة ، بل في بعضهم : رضي الله عنه[1] .

(١) العزو في كل مصادر تخريج الحديث لطبعات دار التأصيل ، و«مسند الإمام أحمد» تحت الإعداد .

ثانيًا: الكتب التي صُنفت في عصر التدوين من طبعات دار التأصيل، ولا توجد فيها أي من هذه الصيغ السابقة والمستحدثة:

- «المسند» للإمام أحمد[1].
- «المسند» للإمام الدارمي.
- «الصحيح» للإمام مسلم.
- «سنن» للإمام الترمذي.
- «مسند» للإمام أبي يعلى الموصلي.

❋ ❋ ❋

(١) لا يوجد أي من هذه الصيغ في طبعة دار التأصيل لمسند الإمام أحمد (تحت الإعداد).

٢- فاطمة بنت النبي ﷺ

أولًا: الكتب التي ذُكرت فيها بعض من هذه الصيغ في طبعات دار التأصيل:

اسم الكتاب	إجمالي عدد المواضع	الترضي ومشتقاتها	عليه السلام ومشتقاتها	الترحم ومشتقاتها	كرم اللَّه وجهه	بدون صيغة
سنن الإمام ابن ماجه	٢٥	١	٣	٠	٠	٢١
سنن الإمام أبي داود	٣٧	١١	٢	٢	٠	٢٤

وكما هو واضح من الجدول أعلاه أن المواضع التي ذكرت فيها مثل هذه الصيغ المستحدثة نادرة جدا حيث بلغت (٥) مواضع، من (٦٧٤) موضعا أي ما يمثل أقل من واحد بالمائة: (٠,٧٤٪) بالنسبة لعدد ورود ذكر فاطمة رضي الله عنها في هذه المصادر، ونحن على يقين أننا عند الرجوع للأصول الخطية في هذه المواضع التي يتساهل فيها معظم المحققين عند مطابقة المخطوطات سنجد أن عبارات «عليها السلام» ومشتقاتها غير موجودة في أغلب المخطوطات، وسيتم معالجة هذه المواضع النادرة التي فيها صيغة «عليها السلام» في الطبعات القادمة من طبعات دَارُ التَّأْصِيل بإذن اللَّه تعالى.

علمًا بأن هذه الصيغ الخمس مخرجة في كتب السنة الأخرى وبعضها بنفس السند والمتن، ولا توجد فيها مثل هذه الصيغ.

فعلى سبيل المثال ما في «سنن ابن ماجه» (١٩٠٠- طبعة دَارُ التَّأْصِيل الأولى):
حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ

الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ قَالَتَا : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُجَهِّزَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ حَتَّىٰ نُدْخِلَهَا عَلَىٰ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَعَمَدْنَا إِلَى الْبَيْتِ فَفَرَشْنَاهُ تُرَابًا لَيِّنًا مِنْ أَعْرَاضِ الْبَطْحَاءِ ، ثُمَّ حَشَوْنَا مِرْفَقَتَيْنِ لِيفًا فَنَفَشْنَاهُ بِأَيْدِينَا ، ثُمَّ أَطْعَمْنَا تَمْرًا وَزَبِيبًا وَسَقَيْنَا مَاءً عَذْبًا ، وَعَمَدْنَا إِلَىٰ عُودٍ فَعَرَضْنَاهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ ، يُلْقَىٰ عَلَيْهِ الثَّوْبُ وَيُعَلَّقُ عَلَيْهِ السِّقَاءُ ، فَمَا رَأَيْنَا عُرْسًا أَحْسَنَ مِنْ عُرْسِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وبالرجوع للنسختين الخطيتين اللتين اعتمدنا عليهما في الطبعة الأولى للكتاب نجد أن هذه العبارة غير موجودة في النسخة الأوثق والأقدم للكتاب ، وهي النسخة السليمية .

والحديث في «تحفة الأشراف» في موضعين (١٧٦٣١ ، ١٨٢١٢) وليس فيهما هذه العبارة .

ومثال آخر : ما في «سنن ابن ماجه» (٣٣٨٢- طبعة دار التأصيل الأولى) : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَزَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُمْهَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِينَةُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ رَجُلًا أَضَافَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام : لَوْ دَعَوْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَ مَعَنَا فَدَعَوْهُ ، فَجَاءَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَىٰ عِضَادَتَيِ الْبَابِ ، فَرَأَىٰ قِرَامًا فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ فَرَجَعَ ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ لِعَلِيٍّ : الْحَقْ ، فَقُلْ لَهُ : مَا رَجَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : «**إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أَدْخُلَ بَيْتًا مُزَوَّقًا**» .

وبالرجوع للنسختين الخطيتين اللتين اعتمدنا عليهما في الطبعة الأولى للكتاب نجد أن هذه العبارة غير موجودة في النسخة الأوثق والأقدم للكتاب ، وهي النسخة السليمية .

والحديث في «تحفة الأشراف» (٤٤٨٣) وليس فيه هذه العبارة .

والحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٦٩)[١] عن عفان، عن حماد بن سلمة به سندا ومتنا وليس فيه هذه العبارة.

ثانيا: الكتب التي صُنفت في عصر التدوين وطبعتها دار التأصيل، ولا توجد فيها أي من هذه الصيغ السابقة المستحدثة

- «الموطأ» للإمام مالك، برواية أبي مصعب الزهري عنه.
- «المصنف» للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني.
- «المسند» للإمام إسحاق بن راهويه.
- «المسند» للإمام أحمد[٢].
- «المسند» للإمام الدارمي.
- «الصحيح» للإمام مسلم.
- «سنن» الإمام الترمذي.
- «المجتبى» للإمام النسائي.
- «السنن الكبرى» للإمام النسائي.
- «المسند» للإمام أبي يعلى الموصلي.

❋ ❋ ❋

---

(١) طبعة دار التأصيل تحت الإعداد.
(٢) لا يوجد شيء من هذه الصيغ في طبعة دار التأصيل لمسند الإمام أحمد (تحت الإعداد).

٣- الحسن بن علي رضي الله عنهما

أولًا: الكتب التي ذُكرت فيها بعض من هذه الصيغ من طبعات دار التأصيل:

اسم الكتاب	إجمالي عدد المواضع	الترضي ومشتقاتها	عليه السلام ومشتقاتها	الترحم ومشتقاتها	كرم اللَّه وجهه	بدون صيغة
سنن الإمام أبي داود	١٦	٥	١	٠	٠	١٠
المجتبىٰ للإمام النسائي	٢٦	٣	١	٠	٠	٢٢

وكما هو واضح الجدول أعلاه: أن المواضع التي ذكرت فيها مثل هذه الصيغ المستحدثة نادرة جدا حيث بلغت موضعين، من إجمالي (٥٣٤) موضعا، أي ما يمثل أقل من واحد بالمائة: (٣٧, ٠٪) بالنسبة لعدد ورود ذكر الحسن بن علي رضي الله عنهما في هذه المصادر، ونحن على يقين أننا عند الرجوع للأصول الخطية في هذه المواضع التي يتساهل فيها معظم المحققين عند مطابقة المخطوطات سنجد عدم وجودها في أغلب المخطوطات، وسيتم معالجة مثل هذه المواضع التي فيها صيغة «عليه السلام» أو «عليهما السلام» في طبعات دار التأصيل القادمة بإذن اللَّه تعالى.

علمًا بأن هذين الحديثين مخرجان في كتب السنة الأخرىٰ بنفس السند والمتن، ولا توجد فيهما مثل هذه الصيغ.

الموضع الأول: في «سنن أبي داود» (٦٤٢- طبعة دار التأصيل الأولى): حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ مُوسَىٰ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَأَىٰ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ

مَرَّ بِحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَهُوَ يُصَلِّي قَائِمًا ، وَقَدْ غَرَزَ ضَفْرَهُ فِي قَفَاهُ ، فَحَلَّهَا أَبُو رَافِعٍ ، فَالْتَفَتَ حَسَنٌ إِلَيْهِ مُغْضَبًا ، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ : أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «**ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ**» ، يَعْنِي : مَقْعَدَ الشَّيْطَانِ ، يَعْنِي : مَغْرِزَ ضَفْرِهِ .

وبالرجوع للنسخ الخطية للكتاب وجدنا أن في بعض النسخ الخطية لا توجد هذه العبارة .

والحديث في «تحفة الأشراف» (١٢٠٣٠) وليس فيه هذ العبارة أيضا .

والحديث أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣٠٩٣- طبعة دار التأصيل) وهو شيخ أبو داود في هذا الحديث بنفس السند والمتن وليس فيه هذه العبارة .

والموضع الثاني : في «المجتبى» (١٦٠١- طبعة دار التأصيل الأولى) : أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ ، إِذْ أَقْبَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَمْشِيَانِ وَيَعْثُرَانِ ، فَنَزَلَ وَحَمَلَهُمَا . فَقَالَ : «**صَدَقَ اللَّهُ** ﴿**إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ**﴾ [التغابن : ١٥] ، **رَأَيْتُ هَذَيْنِ يَمْشِيَانِ وَيَعْثُرَانِ فِي قَمِيصِهِمَا ، فَلَمْ أَصْبِرْ حَتَّى نَزَلْتُ فَحَمَلْتُهُمَا**» .

وتوجد حاشية على قوله : «عليهما السلام» مفادها أن هذه العبارة مثبتة من بعض النسخ ، وغير موجودة في باقي النسخ الخطية الأخرى .

والحديث في «تحفة الأشراف» (١٩٥٨) وليس فيه هذه العبارة .

والحديث أخرجه النسائي مرة أخرى في «المجتبى» (١٤٢٩- طبعة دار التأصيل) عن محمد بن عبد العزيز ، عن الفضل بن موسى ، عن حسين بن واقد به وفيه : «فَجَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رضي الله عنهما» .

ثانيًا: الكتب التي صُنفت في عصر التدوين وطبعتها دار التأصيل، ولا توجد فيها أي من هذه الصيغ السابقة المستحدثة:

- «الموطأ» للإمام مالك، برواية أبي مصعب الزهري عنه.
- «المصنف» للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني
- «المسند» للإمام إسحاق بن راهويه.
- «المسند» للإمام أحمد[1].
- «المسسند» للإمام الدارمي.
- «الصحيح» للإمام مسلم.
- «السنن» للإمام ابن ماجه.
- «سنن» الإمام الترمذي.
- «السنن الكبرى» للإمام النسائي.
- «المسند» للإمام أبي يعلى الموصلي.

❊ ❊ ❊

(١) لا يوجد شيء من هذه الصيغ في طبعة دار التأصيل لمسند الإمام أحمد (تحت الإعداد).

٤- الحسين بن علي رضي الله عنهما

أولًا: الكتب التي ذُكرت فيها بعض من هذه الصيغ من طبعات دار التأصيل

اسم الكتاب	إجمالي عدد المواضع	الترضي ومشتقاتها	عليه السلام ومشتقاتها	الترحم ومشتقاتها	كرم اللَّه وجهه	بدون صيغة
سنن الإمام ابن ماجه	١٨	٢	١	٠	٠	١٥
المجتبىٰ للإمام النسائي	٧	٣	١	٠	٠	٣

وكما هو واضح من الجدول أعلاه: أن المواضع التي ذكرت فيها مثل هذه الصيغ المستحدثة نادرة جدا حيث بلغت موضعين، من (٣٦٤) موضعا، أي ما يمثل (٠,٥٥٪) بالنسبة لعدد ورود ذكر الحسين بن علي رضي الله عنهما في هذه المصادر، ونحن على يقين أننا عند الرجوع للأصول الخطية في هذه المواضع والتي يُتساهل فيها عند مطابقة المخطوطات سنجد عدم وجودها في أغلب المخطوطات، وسيتم معالجة مثل هذه المواضع التي فيها صيغة «عليه السلام» أو «عليهما السلام» في الطبعات القادمة بإذن اللَّه تعالى.

علمًا بأن هذين الحديثين مخرجان في كتب السنة الأخرىٰ بنفس السند والمتن، ولا توجد فيها هذه الصيغ.

الموضع الأول: في «سنن ابن ماجه» (٦٠٥- طبعة دار التأصيل الأولى): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَىٰ زَنْدَيَّ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ.

وبالرجوع للنسختين الخطيتين اللتين اعتمدنا عليهما في الطبعة الأولى للكتاب نجد أن هذه العبارة غير موجودة في النسخة الأوثق والأقدم للكتاب ، وهي النسخة السليمية .

والحديث أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٢٩ - طبعة دار التأصيل) وهو شيخ شيخ ابن ماجه فيه عن إسرائيل به وليس فيه هذه العبارة .

والموضع الثاني : في «المجتبى» (١٦٠١ - طبعة دار التأصيل الأولى) : أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ ، إِذْ أَقْبَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَمْشِيَانِ وَيَعْثُرَانِ ، فَنَزَلَ وَحَمَلَهُمَا . فَقَالَ : «**صَدَقَ اللَّهُ ﴿إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞ﴾** [التغابن : ١٥] **، رَأَيْتُ هَذَيْنِ يَمْشِيَانِ وَيَعْثُرَانِ فِي قَمِيصِهِمَا ، فَلَمْ أَصْبِرْ حَتَّى نَزَلْتُ فَحَمَلْتُهُمَا**» .

وتوجد حاشية على قوله : «عليهما السلام» مفادها أن هذه العبارة مثبتة من بعض النسخ وغير موجودة في باقي النسخ الخطية الأخرى .

والحديث في «تحفة الأشراف» (١٩٥٨) وليس فيه هذه العبارة .

والحديث أخرجه النسائي مرة أخرى في «المجتبى» (١٤٢٩ - طبعة دار التأصيل) عن محمد بن عبد العزيز ، عن الفضل بن موسى ، عن حسين بن واقد به وفيه : «فَجَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رضي الله عنهما» .

ثانيا: الكتب التي صُنفت في عصر التدوين وطبعتها دار التأصيل، ولا توجد فيها أي من هذه الصيغ السابقة المستحدثة:

- «الموطأ» للإمام مالك، برواية أبي مصعب الزهري عنه.
- «المصنف» للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني.
- «المسند» للإمام إسحاق بن راهويه.
- «المسند» للإمام أحمد[1].
- «المسند» للإمام الدارمي.
- «الصحيح» للإمام مسلم.
- «السنن» للإمام أبي داود.
- «السنن» للإمام الترمذي.
- «السنن الكبرى» للإمام النسائي.
- «المسند» للإمام أبي يعلى الموصلي.

❋❋❋

(١) لا يوجد شيء من هذه الصيغ في طبعة دار التأصيل لمسند الإمام أحمد (تحت الإعداد).

أما باقي أسماء آل البيت رضوان اللَّه عليهم أجمعين فلا يوجد أي من هـذه الـصيغ المستحدثة في أهم المصادر التي صنفت في عصر التـدوين بعـد ذكـرهم فيهـا وهـم : العباس بن عبد المطلب ، وحمزة بن عبد المطلب ، وجعفر بن أبي طالب ، وأم هـانئ ، وأم كلثوم ، ورقية رضي اللَّـه عـنهم أجمعـين ، فـلا يوجـد بعـد أسـمائهم في طبعـات دار التأصيل أدناه أيا من هذه الصيغ المستحدثة :

- «الموطأ» للإمام مالك ، برواية أبي مصعب الزهري عنه .
- «المصنف» للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني .
- «المسند» للإمام إسحاق بن راهويه .
- «المسند» للإمام أحمد
- «المسسند» للإمام الدارمي .
- «الصحيح» للإمام مسلم .
- «السنن» للإمام ابن ماجه .
- «السنن» للإمام أبي داود .
- «السنن» للإمام الترمذي .
- «المجتبىٰ» للإمام النسائي .
- «السنن الكبرىٰ» للإمام النسائي .
- «المسند» للإمام أبي يعلى الموصلي .

❋ ❋ ❋

ومن نماذج الكتب التي صنفها الأئمة المتقدمون في عصر التدوين ،

ولا توجد فيها أي من هذه الصيغ السابقة :

- «الزهد» للإمام عبد اللَّه بن المبارك (١٨١ هـ) .
- «الزهد» للإمام أبي مسعود المعافى بن عمران الموصلي (١٨٥هـ) .
- «الموطأ» للإمام عبد اللَّه بن وهب القرشي (١٩٧هـ) .
- «الزهد» للإمام وكيع بن الجراح الرؤاسي (١٩٧هـ) .
- «المسند» للإمام الشافعي المطلبي القرشي المكي (٢٠٤هـ) .
- «المسند» للإمام أبي داود الطيالسي (٢٠٤هـ) .
- «الزهد» للإمام أسد بن موسى القرشي (٢١٢هـ) .
- «المسند» للإمام أبو بكر الحميدي القرشي (٢١٩هـ) .
- «الصلاة» للإمام أبي نعيم الفضل بن دكين القرشي (٢١٩هـ) .
- «الفتن» للإمام نعيم بن حماد المروزي (٢٢٨هـ) .
- «المصنف» لابن أبي شيبة (٢٣٥ هـ) .
- «المنتخب من مسند عبد بن حميد» للإمام عبد الحميد (٢٤٩هـ) .



وقد كانت هذه النتيجة التي وفقنا اللَّه لها دافعا لنا في دار التأصيل إلى جمع كلام أهل العلم وتتبعه في هذا الشأن وذكرِ بعض متعلقاته ، فوصلنا لما يلي :

أوَّلًا : حكم كتابة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ وعلى سائر الأنبياء :

لم يختلف أهل العلم في جواز كتابة صيغ الثناء على اللَّه ﷻ ، والصلاة والتسليم على النبي ﷺ وعلى سائر الأنبياء ، سواء أكانت صيغة الصلاة والتسليم ثابتة في أصل الرواية أم غير ثابتة .

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ : «وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول اللَّه ﷺ ، ولا يسأم من تكراره ، ومن أغفله حرم حظًّا عظيمًا ، ولا يتقيد فيه بما في الأصل إن كان ناقصًا ، وهكذا الثناء على اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كـ «عز وجل» و«سبحانه وتعالى» وشبهه . . . ويكره الاقتصار على الصلاة أو على التسليم أوالرمز إليهما في الكتابة ، بل يكتبهما بكمالهما»(١) .

بل نص الإمام النووي على كتابة الصلاة والتسليم عليه ﷺ على أكمل الوجوه ؛ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : «ويُكْرَهُ أنْ يَرْمِزَ للصَّلاةِ على النبيِّ ﷺ في الخطِّ بأَنْ يقتصِرَ من ذلكَ على حرفينِ ، ونحوِ ذلكَ ، كمن يكتُبُ (صلعم) يشيرُ بذلكَ إلى الصلاةِ والتَّسْلِيمِ . ويُكْرَهُ حذفُ واحدٍ منَ الصلاةِ والتَّسْلِيمِ . والاقتصارُ على أحدِهما كما يفعلُ الخطيبُ ، فإنَّ في خطِّهِ الاقتصار على الصلاةِ فقطْ . شاهدتُهُ بخطِّهِ كذلكَ في كتابِ «الموضحِ» ، وليسَ بِمَرْضيٍّ ، فقدْ قالَ حَمْزَةُ الكنانيُّ : «كنتُ أكتبُ عندَ ذكرِ النبيِّ : «صلى اللَّهُ عليهِ» ، ولا أكتبُ «وَسَلَّمَ» ، فرأيتُ النبيَّ ﷺ في المنامِ ، فقالَ لي : ما لكَ لا تُتِمُّ الصلاةَ عليَّ؟! قالَ فما كتبتُ بعدَ ذلكَ : «صَلَّى اللَّهُ عليهِ» ، إلاَّ كتبتُ : «وَسَلَّمَ»(٢) .

---

(١) ينظر : «التقريب والتيسير» للنووي (ص ٦٨) .
(٢) ينظر : «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٤٧٧) .

وقال العراقي : «قال الخطيب : وإذا انتهى المستملي في الإسناد إلى ذكر النبي ﷺ استحب له الصلاة عليه رافعًا صوته بذلك ، وهكذا يفعل في كل حديث عاد فيه ذكر النبي ﷺ»[(١)] .

ثانيًا: حكم الترضي والترحُّم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار:

لم يختلف أهل العلم على جواز الترضي والترحُّم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار ؛ قال النووي رحمه الله : «وكذا - أي : مما ينبغي ألا يغفله الناسخ - الترضي والترحم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار ، وإذا جاءت الرواية بشيء منه كانت العناية به أكثر وأشد»[(٢)] .

وقال العراقي : «قال الخطيب : وإذا انتهى - أي : المستملي - إلى ذكر بعض الصحابة ، قال : «رضوان اللَّه عليهم» ، أو : «رضي اللَّه عنهم» . انتهى . وكذلك الترضي والترحم عن الأئمة»[(٣)] .

وقال السخاوي : «إذا انتَهى - أي : المستملي - إلى ذِكْرِ أحد من الصحابة رضي الله عنهم ترضَّى عنه بقوله : «رضي اللَّه عنه» ، أو «رضوان اللَّه عليه» ، حال كونه رافعًا صوته بذلك كلِّه . . . فإن كان ذاك الصحابي من أبناء الصحابة أيضًا كابن عباس وابن عمر قال : «رضي اللَّه عنهما» ، وإن كان أبوه وجدُّه صحابيَّيْن وذكَرَهُما كعائشة قال : «رضي اللَّه عنهم»[(٤)] .

وقال أيضا : «قال الخطيب : والصلاة والرضوان والرحمة من اللَّه بمعنى واحد إلا أنها وإن كانت كذلك ، فإنا نستحب أن يقال للصحابي : «رضي اللَّه عنه» . وللنبي : «صلى اللَّه عليه وسلم» . تشريفًا له وتعظيما»[(٤)] .

---

(١) ينظر : «شرح التبصرة» للعراقي (٢/ ٢٨) .
(٢) ينظر : «التقريب والتيسير» للنووي (ص ٦٨) .
(٣) ينظر : «شرح التبصرة» للعراقي (٢/ ٢٨) .
(٤) ينظر : «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٥٧) .

وقال القاري: «(ويَذكُر من سواهم من الأئمة) المجتهدين من الصحابة والتابعين (وغيرهم) من العلماء الصالحين (بالغفران والرضا) وفيه أن الرضا مختص عرفًا بالصحابة، وإن كانوا يدخلون في المغفرة تحت عموم الدعاء كما قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ﴾ أي: الذين جاءوا من بعدهم ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠] أي: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم﴾ وفي نسخة: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم (بإحسان)﴾ أي: بإيمان وإيقان وطاعة وإتقان إلى يوم القيامة ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]»(١)

وقال الدكتور علي الصلابي: «إن الأصل عند ذكر الصحابة الترضي عنهم جميعًا كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] واقتداء بذلك اصطلح أهل السنة على الترضي على كل صحابي يجري ذكره أو يروى عنه الحديث، فيقال مثلا: عن أبي بكر رضي الله عنه... فالترضي أفضل من السلام، قال تعالى ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وأخبر النبي ﷺ أن اللّه تعالى يقول لأهل الجنة: «أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم أبدًا»(٢).

ثالثًا: هل يُخَصُّ أحدٌ بالصلاة أو التسليم غير الأنبياء؟

وأمّا عن تخصيص أحد بالصلاة والتسليم غير الأنبياء كما يفعله بعض النساخ مع علي وفاطمة رضي الله عنهما وغيرهما عند ذكر آل بيت النبي ﷺ، من كتْبِه عبارة: «عليه السلام»، أو «صلى اللّه عليه» أو «كرم اللّه وجهه»، مع علي رضي الله عنه أو عبارة «عليها

(١) ينظر: «شرح الشفا» للقاري (٣/ ٢٥٧).

(٢) ينظر: ««أسمى المطالب» للصلابي (١/ ٢٦٠) والحديث متفق عليه.

السلام» مع فاطمة رضي الله عنها ، فهذا وإن كان صحيحًا معنىً ؛ إلا أن أكثر أهل العلم كان لهم في كتابة مثل هذه العبارات رأي مبني على عمل السلف رحمهم اللَّه فمن ذلك :

قال ابن كثير : «وقد غلب هذا في عبارة كثير من النُّسّاخ للكتب ، أن يُفردَ عليٌّ رضي الله عنه بأن يقال : «عليه السلام» ، من دون سائر الصحابة ، أو : «كرم اللَّه وجهه» ، وهذا وإن كان معناه صحيحًا ، لكن ينبغي أن يسوَّىٰ بين الصحابة في ذلك ؛ فإن هذا من باب التعظيم والتكريم ، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان بن عفان أولىٰ بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين»[1] .

وقال السخاوي رحمه الله : «وكذا يقع - أي : من الناسخ - في كثير من الأصول القديمة حتىٰ في «أحمد» و«أبي داود» : «عن عليٍّ عليه السلام» ، تاركًا لذلك في أبي بكر وغيره ممن هو أفضل منه ، بل يقع ذلك في فاطمة الزهراء أيضًا ، وعندي توقف في المقتضي للتخصيص بذلك مع احتمال وقوعِه مِمَّن بعد المصنفين ، ولكنه بعيد»[2] .

ونقول : بل ليس ببعيد ؛ فإن كان الرواة لهذه الكتب زادوا فيها أحاديث فكيف يستبعد منهم أو من النساخ احتمال وقوع تخصيص أحد من آل البيت بعبارة «عليه السلام» ، والإمامان أحمد وأبوداود أجلّ من أن يرويا عبارة «عليه السلام» بعد ذكر أحد من آل البيت يخصان بها عليًّا رضي الله عنه دون من هو أفضل منه من الخلفاء الراشدين ، وهو ما يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة من الصحابة رضوان اللَّه عليهم فما دونهم من هدي ، ولم يرد في أوثق نسخ «المسند» للإمام أحمد التي بين أيدينا من هذا شيء ، أمَّا ما وقع في «السنن» لأبي داود فوقع في (٢٩) موضعًا لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه من إجمالي (٢١٢) موضعًا ، وبالرجوع للنسخ الخطية في هذه المواضع نجد أن هناك نسخًا خطية تذكرها وأخرىٰ لا تذكرها ، ووقع موضعين لفاطمة رضي الله عنها

(١) ينظر : «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦/ ٤٧٨) .

(٢) ينظر : «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٢٥٧) .

من إجمالي (٣٧) موضعًا وبالرجوع للنسخ الخطية في هذين الموضعين نجد أن هناك نسخًا خطية تذكرها وأخرى لا تذكرها ، فالأولى أن يعزى ورُود عبارة التسليم للنساخ والرواة تنزيها لهذين الامامين من الوقوع في هذا الخلل .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في معرض مناقشته لمسألة «الصلاة على غير النبي ﷺ» ما يلي : «وأما المؤمنون فاختلف فيه – أي : في الصلاة عليهم– فقيل : لا تجوز إلا على النبي ﷺ خاصة ، وحكي عن مالك . . . وقالت طائفة : لا تجوز– أي : الصلاة على المؤمنين – مطلقا استقلالا وتجوز تبعا فيما ورد به النص أو ألحق به لقوله تعالى : ﴿لَّا تَجْعَلُوٓاْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور : ٦٣] ، ولأنه لما علمهم السلام قال : «**السلام علينا وعلى عباد اللَّه الصالحين**» ولما علمهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته ، وهذا القول اختاره القرطبي في «المفهم» وأبو المعالي من الحنابلة»(١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : «تنازع العلماء في ذلك - أي : في الصلاة على غير النبي ﷺ على وجه الانفراد – فذهب مالك والشافعي وطائفة من الحنابلة إلى أنه لا يصلى على غير النبي ﷺ منفردًا ، كما روي عن ابن عباس أنه قال : «لا أعلم الصلاة تنبغي على أحد إلا على النبي ﷺ» وذهب الإمام أحمد وأكثر أصحابه إلى أنه لا بأس بذلك ؛ لأن علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب : صلى اللَّه عليك ، وهذا القول أصح وأولى»(٢) .

وقال في «منهاج السنة» : «كذلك أبو حنيفة مذهبه أنه يجوز الصلاة على غير النبي ﷺ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية غير واحد من أصحابه . واستدل بما نقله عن علي . . . وهو اختيار أكثر أصحابه ، كالقاضي أبي يعلى ، وابن عقيل ، وأبي محمد عبد القادر الجيلي وغيرهم»(٣) ثم رد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أثر

---

(١) ينظر : «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٦٩) .
(٢) ينظر : « الفتاوى الكبرى» (١/ ٥٥) .
(٣) ينظر : « منهاج السنة» (٤/ ١٥٢) .

ابن عباس السابق بقوله : «وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما قاله - والله أعلم - لما صارت الشيعة تخص بالصلاة عليًّا دون غيره ، ويجعلون ذلك كأنه مأمور به في حقه بخصوصه دون غيره ، وهذا خطأ بالاتفاق»(١) .

وعرض الحافظ ابن حجر رحمه الله للخلاف في المسألة فقال : «قالت طائفة : تجوز - أي : الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم - تبعا مطلقا ولا تجوز استقلالا ، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة . وقالت طائفة : تكره استقلالا لا تبعا ، وهي رواية عن أحمد ، وقال النووي : هو خلاف الأولى . وقالت طائفة : تجوز مطلقا ، وهو مقتضى صنيع البخاري ؛ فإنه صدر بالآية ، وهي قوله تعالى : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ثم علق الحديث الدال على الجواز مطلقًا وعقبه بالحديث الدال على الجواز تبعًا فأما الأول وهو حديث عبد اللَّه بن أبي أوفى . ووقع مثله عن قيس بن سعد بن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه وهو يقول : «**اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة**» أخرجه أبو داود والنسائي وسنده جيد ، وفي حديث جابر أن امرأته قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : صل علي وعلى زوجي ففعل ، أخرجه أحمد مطولا ومختصرًا وصححه ابن حبان ، وهذا القول جاء عن الحسن ومجاهد ، ونص عليه أحمد في رواية أبي داود ، وبه قال إسحاق وأبو ثور وداود والطبري»(٢) .

واستُدِل على الجواز بقول اللَّه تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب : ٤٣] ، وبقوله تعالى : ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة : ١٠٣] ، وبقوله صلى الله عليه وسلم : «**اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد**» ، وبقوله صلى الله عليه وسلم : «**إن الملائكة تقول لروح المؤمن : صلى اللَّه عليك وعلى جسدك**»(٣) .

---

(١) ينظر : « منهاج السنة» (٤/ ١٥٢) .
(٢) ينظر : «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٦٩) .
(٣) ينظر : «شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٢٧) ، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٦٩) .

وردَّ الأكثرون – من المالكية والشافعية وهو اختيار بعض أصحاب أحمد – ذلك فقالوا : «لا يصلى على غير الأنبياء استقلالا ؛ فلا يقال : اللهم صلِّ على أبي بكر أو عمر أو علي أو غيرهم ، ولكن يصلى عليهم تبعًا ، فيقال : اللهم صلِّ على محمد وآل محمد وأصحابه وأزواجه وذريته ، كما جاءت به الأحاديث[(١)] ؛ فيجوز تبعا ما لا يجوز استقلالا ، كما هو مقرر بالقواعد الفقهية ، فإن أريد بالجواز أن يكون على سبيل التبعية فمسلَّم ، وإن أريد أن يكون على سبيل الاستقلال ، فممنوع»[(٢)] واحتجوا للمنع بأن هذا النوع من الثناء مأخوذ من التوقيف واستعمال السلف ، ولم ينقل استعمالهم ذلك ؛ بل خصوا به الأنبياء كما خصُّوا اللَّه تعالى بالتقديس والتسبيح[(٣)] ، وأن الأدلة السابقة صدرت من اللَّه ورسوله ولهما أن يخصا من شاءا بما شاءا ، وليس ذلك لأحد غيرهما[(٤)] .

وقال الجويني : «وكان رسول اللَّه ﷺ يستعمل لفظ الصلاة في حق غيره ، كما ورد في الحديث ، أنه قال : «اللهم صل على آل أبي أوفى» فقال الأئمة : الصلاة حقُّه وله وضعها فيمن شاء ممن يحل له الدعاء ، وهو كمجلس الكرامة في دار الإنسان وهو أولى به ، وله أن يجلس فيه من أراد»[(٥)] .

وقال عياض : «والصلاة على غير الأنبياء لم تكن من الأمر المعروف ، وإنما أحدثت في دولة بني هاشم»[(٦)] .

---

(١) ينظر : « منهاج السنة» (٤/ ١٥٢) ، و«شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٢٧) .
(٢) ينظر : «العدة شرح العمدة» لابن العطار (٢/ ١١٣ ، ١١٦) .
(٣) ينظر : «شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٢٧) .
(٤) ينظر : «الشفا» للقاضي (٣/ ٨٣) ، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٥٠٦) .
(٥) ينظر : «نهاية المطلب في دراية المذهب» للجويني (٣/ ٣٧١) .
(٦) ينظر : «الشفا» للقاضي (٣/ ٨٣) ، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٦٩) ، و«شرح الشفا» للقاري (٣/ ٢٥٧) ، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٥٠٦) . والمقصود بدولة بني هاشم : الخلافة العباسية .

وأجيب على المحتجين بقول اللَّه ﷻ : ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ وعن الأحاديث ، بأن هذا دعاء وترحم وليس فيه معنى التعظيم والتوقير الذي يكون من غيرهما وحملوا على هذا قول ابن عباس السابق[١] .

وأما الصلاة على آل النبي وأزواجه وذريته فاتفقوا على جواز جَعْلِهم تبعًا في الصلاة ؛ للأحاديث الصحيحة في ذلك ، وفي الأمر به في أحاديث التشهد والصلاة عليه ﷺ وفي السلام عليه ، ولم يزل السلف على العمل به خارج الصلاة أيضًا»[٢] .

وذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المختار أن يصلى على الأنبياء والملائكة وأزواج النبي ﷺ وآله وذريته وأهل الطاعة على سبيل الإجمال»[٣] .

حكم العلماء في المسألة؛

وأما عن حكم العلماء في الصلاة على غير الأنبياء ؛ فهل يقال : «هو مكروه» أو «هو مجرد ترك أدب» ، قال الغزالي : «الصلاة على غير رسول اللَّه ﷺ مكروه ؛ إذ فيه موافقة الروافض»[٤] .

وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «والصحيح المشهور أنه مكروه كراهة تنزيه»[٥] .

وقال ابن العطار : «والصحيح الذي عليه الأكثرون منهم - أي : من الشافعية - : أنه مكروه كراهة تنزيه ، قالوا : لأنه شعار أهل البدع ، وقد نهينا عن شعارهم ، لكن المعتمد في دليل المنع أن الصلاة في لسان السلف صارت مخصوصة بالنبي وغيره من الأنبياء - صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمعين - استقلالًا»[٦] .

(١) ينظر : «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٦٩) .
(٢) ينظر : «العدة شرح العمدة» لابن العطار (٢/ ١١٣، ١١٦) ، و«شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٢٧) ، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٦٩) .
(٣) ينظر : «جلاء الأفهام» (٧/ ٢٢) ، و«فتح الباري» (١١/ ١٧٠) .
(٤) ينظر : «الوسيط في المذهب» للغزالي (٢/ ٤٤٦) ، وينظر : «الشرح الكبير» للرافعي (٣/ ١٣) .
(٥) ينظر : «شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٢٧) .
(٦) ينظر : «العدة شرح العمدة» لابن العطار (٢/ ١١٣، ١١٦) .

وذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أنها تكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعارًا ، ولا سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما يفعله الرافضة فلو اتفق وقوع ذلك مفردا في بعض الأحايين من غير أن يتخذ شعارا لم يكن به بأس ، ولهذا لم يرد في حق غير من أمر النبي ﷺ بقول ذلك لهم»(١) .

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» : «قال سفيان : يكره أن يصلى إلا على نبي . وعن بعض شيوخ مذهب مالك : لا يجوز أن يصلى إلا على محمد . قالوا : وهذا غير معروف عن مالك ، وإنما قال : أكره الصلاة على غير الأنبياء وما ينبغي لنا أن نتعدى ما أُمِرْنا به . وخالفه يحيى بن يحيى فقال : لا بأس به ، واحتج بأن الصلاة دعاء بالرحمة ، فلا تمنع إلا بنص أو إجماع»(٢) .

رابعًا : لماذا أُفرد علي وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالسلام دون غيرهما؟

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ : «وأما السلام فقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا : هو في معنى الصلاة ، فلا يستعمل في الغائب فلا يفرد به غير الأنبياء ، فلا يقال : علي عليه السلام ، وسواء في هذا الأحياء والأموات»(٣) .

وقال العلامة القسطلاني : «**وقد جرت عادة بعض النساخ** أن يفردوا عليًّا وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالسلام فيقولوا :عليه أو عليها السلام من دون سائر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في ذلك . وهذا وإن كان معناه صحيحًا لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في ذلك ، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم والشيخان وعثمان أولى بذلك منهما»(٤) .

---

(١) ينظر : «جلاء الأفهام» (٧/ ٢٢) ، و«فتح الباري» (١١/ ١٧٠) .

(٢) ينظر : «فتح الباري» (١١/ ١٧٠) .

(٣) ينظر : «الأذكار» للنووي (ص ١٠٠) ، و«نهاية المطلب في دراية المذهب» للجويني (٣/ ٣٧١) .

(٤) ينظر : «المواهب اللدنية» (٣/ ٣٥٥) .

وقال الصلابي : «اصطلح العلماء على أن السلام يختص بالأنبياء لقوله تعالى : ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات : ١٨١] ، ولقوله : ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾ [مريم : ١٥] ، ولما ورد في حق علي «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**» ، أخذ الغلاة كالرافضة يستعملون في حق أمير المؤمنين علي : عليه السلام ، أو كرم اللَّه وجهه ، ولا شك أنه أهل لذلك ، لكن يشركه في ذلك جميع الصحابة ، وقد وقع هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب ومن بعض علماء أهل السنة أن يفرد علي رضي الله عنه بأن يقال : «عليه السلام» من دون سائر الصحابة ، أو : «كرم اللَّه وجهه» ، وهذا وإن كان معناه صحيحًا لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة في ذلك»[(١)] .

وعلل بعض العلماء المنع من ذلك لكونه صار شعارًا للرافضة ولكونه لم يكن بالعصر الأول ؛ فقال الغزالي : «الصلاة على غير رسول اللَّه ﷺ مكروه ؛ إذ فيه موافقة الروافض ؛ ولأن العصر الأول خصصوا الصلاة والسلام به كما خصصوا «عز وجل» باللَّه ، وكما لا يحسن أن يقال : محمد «عز وجل» وإن كان عزيزا جليلا لا يحسن أن يقال : أبو بكر صلوات اللَّه عليه ، وإن كان الصلاة هو الدعاء»[(٢)] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : «ولكن إفراد واحد من الصحابة والقرابة كعلي أو غيره بالصلاة عليه دون غيره مضاهاة للنبي ﷺ بحيث يجعل ذلك شعارًا معروفًا باسمه ، هذا هو البدعة»[(٣)] .

وقال الدكتور حسام عفانة : «وأما إفراد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالسلام فهذا من فعل الشيعة وتأثر بهم بعض نساخ الكتب الدينية على مرّ العصور والأزمان»[(٤)] .

---

(١) ينظر : «أسمى المطالب» للصلابي (١/ ٢٦٠) .

(٢) ينظر : «الوسيط في المذهب» للغزالي (٢/ ٤٤٦) ، و «الشرح الكبير» للرافعي (٣/ ١٣) .

(٣) ينظر : « الفتاوى الكبرى» (١/ ٥٥) ، و«فتح الباري» (١٣/ ٤٢٤) .

(٤) ينظر : فتاوى الدكتور حسام عفانة على موقعه الخاصة به حتى ذو القعدة ١٤٣١ هـ = فبراير ٢٠١٠ .

وقد كره أهل العلم إفراد علي ﷺ بالسلام دون غيره من الصحابة ولم يرد دليل يخصص عليًّا ﷺ بذلك، بل هو من فعل الشيعة وسرى ذلك إلى أهل السنة.

تنبيه:

ومما ينبغي التنبيه عليه تلك العبارة الدارجة والمستعملة أيضًا في حقِّ علي بن أبي طالب ﷺ حيث يقولون عند ذكر علي: «كرّم اللّه وجهه» فاستعمال هذه العبارة من غلو الشيعة في علي بن أبي طالب ﷺ وليس لتخصيصه بذلك أي دليل شرعي فلا ينبغي استعمالها[1].

قال البنا الساعاتي: «دأب كثير من الكتاب ومن مشايخنا الكرام على قولهم بعد ذكر علي ﷺ أن يتبعوه بقولهم: كرم اللّه وجهه. ولم أجد لها أصلا يستندون إليه، اللهم إلا قولهم: إن عليًّا ﷺ لم يسجد لصنم قط. وهذا مردود عليه بأن أبا بكر الصديق ﷺ لم يسجد لصنم قط كذلك. أو قولهم: إن عليًّا ﷺ لم ينظر لعورته قط. وهذا شيء أشبه بالمستحيل؛ إذ كيف كان يجامع أهله، وكيف كان يحلق عانته ﷺ»[2].

خامسًا: الخلاصة:

يمكننا أن نخلص مما سبق إلى أمور أهمها:

الأول: أن أهل العلم لم يختلفوا في جواز كتابة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ وعلى سائر الأنبياء، سواء أكانت صيغة الصلاة والتسليم ثابتة في أصل الرواية أم غير ثابتة، وتكتب صيغة الصلاة والتسليم عليه ﷺ على أكمل الوجوه.

---

(١) ينظر: «فتاوى يسألونك» (٥/ ٢٦٨)، و«تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد» للعجيلي (١/ ٢١).

(٢) ينظر: حاشية «نظرات في كتاب اللّه» (ص: ١٣١)، و«جامع الأصول» (٨/ ٦٤٨).

الثاني : أن أهل العلم لم يختلفوا أيضا على جواز الترضي والترحُّم على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار ، وإذا جاءت الرواية بشيء منه كانت العناية به أكثر وأشد .

الثالث : أن أهل العلم اختلفوا في الصلاة والسلام على غير الأنبياء على سبيل الانفراد ، والأكثرون على كراهة ذلك ؛ لأمرين :

الأمر الأول : أن السلف لم يستعملوا ذلك إلا في حق الأنبياء .

الأمر الثاني : أنه بدعة لأن ذلك شعار لأهل البدع والشيعة وخصوصا غلاتهم ، وقد نهينا عن شعارهم .

وأما السلام ؛ فهو في معنى الصلاة ، فلا يستعمل في الغائب ، ولا يفرد به غير الأنبياء ، ولا يقال : علي عليه السلام ، وسواء في هذا الأحياء والأموات ، وأما الحاضر ، فيخاطب به ، فيقال : سلام عليك ، أو سلام عليكم ، أو السلام عليك ، أو عليكم ، وهذا مجمع عليه[(١)] .

وقال الحافظ ابن حجر : «اختلف في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحي فقيل : يشرع مطلقًا ، وقيل : بل تبعا ، ولا يفرد لواحد لكونه صار شعارًا للرافضة»[(٢)] .

وبناء عليه ، فلا يخصّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أو فاطمة أو الحسن أو الحسين رضي الله عنهم بجملة الصلاة أو السلام عليهم ، بل هم وسائر الصحابة في هذا الباب سواء ، مع كراهة استعمال هذه العبارة في حق غير الأنبياء . واللَّه أعلم[(٣)] .

---

(١) ينظر : «الأذكار للنووي» (ص : ١١٨)

(٢) ينظر : «فتح الباري» (١١/ ١٧٠) .

(٣) مستفاد من فتاوى الشبكة الإسلامية (١/ ١٢٦٧ ، بترقيم الشاملة آليا) .

سادسًا: النتائج والتوصيات:

كل ذلك جعلنا في دار التأصيل نتأكد مما غلب على ظننا قبل إنشاء هذا البحث من أن هذه العبارات من عمل النساخ، وبناء عليه قررنا حذف هذه الصيغ حيثما وردت في صحيح الإمام البخاري وغيره من كتب السنة التي حققتْها أو ستحققها دار التأصيل بعون اللَّه، كما أننا ندعو المحققين لكتب الحديث النبوي إلى اتِّباع هذا النهج خدمة لسنة رسول اللَّه ﷺ وبعدًا عن الوقوع في شبهة تحريفها، وبعدا عن متابعة الشيعة وغيرهم من أهل الأهواء والفرق المنحرفة الغالية في آل البيت، وباللَّه تعالى التوفيق، ومنه الهداية والعون، وله الحمد والشكر.

عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل

المشرف العام على دار التأصيل

مركز البحوث وتقنية المعلومات

٠٩/ ٠١/ ٢٠١٧م

ثبت مصادر البحث

١- «أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه» ، لعلي محمد محمد الصَّلاَّبي ، الناشر : مكتبة الصحابة ، الشارقة - الإمارات ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م .

٢- «الأذكار» ، لأبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، طبعة : ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٣- «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث» ، لأبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٤- «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللّٰه ﷺ وسننه وأيامه» ، (صحيح البخاري) لأبي عبد اللّٰه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه البخاري ، تحقيق : مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل ، الناشر : دار التأصيل ، الطبعة الأولى : ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م .

٥- «الجامع» ، (سنن الترمذي) لأبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة بن موسىٰ بن الضحاك ، المعروف بالترمذي ، تحقيق : مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل ، الناشر : دار التأصيل ، الطبعة الأولى : ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م .

٦- «السنن الكبرىٰ» ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار ، المعروف بالنسائي ، تحقيق : مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل ، الناشر : دار التأصيل ، الطبعة الأولى : ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .

٧- «السنن» ، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ، تحقيق : مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل ، الناشر : دار التأصيل ، الطبعة الأولى : ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م .

٨- «السنن»، لأبي عبد اللَّه محمد بن يزيد الربعي القزويني، المعروف بابن ماجه، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٩- «العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام»، لعلي بن إبراهيم بن داود علاء الدين ابن العطار، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٠- «الفتاوى الكبرى»، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٨٦هـ.

١١- «المجتبى»، لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، المعروف بالنسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٢- «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللَّه ﷺ»، (صحيح مسلم) لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١٣- «المسند»، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـابن راهويه، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، الطبعة الأولى: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

١٤- «المسند»، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، الموصلي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، الطبعة الأولى: ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

١٥- «المصنف»، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، الطبعة الثانية: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

١٦- «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» = «شرح النووي على مسلم»، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ.

١٧- «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية»، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني القتيبي المصري أبي العباس، الناشر: المكتبة التوفيقية - القاهرة.

١٨- «الموطأ»، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، الطبعة الأولى: ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

١٩- «الوسيط في المذهب»، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ، محمد محمد تامر، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

٢٠- «الوسيط في المذهب»، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم - محمد محمد تامر، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

٢١- «تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد»، لعبد الهادي بن محمد بن عبد الهادي العجيلي، تحقيق: حسن بن علي العواجي. الناشر: أضواء السلف - الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٢- «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٢٣- «تفسير القرآن العظيم» ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ، تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية : ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .
٢٤- «جامع الأصول في أحاديث الرسول» ، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، الناشر : مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان ، الطبعة الأولى .
٢٥- «جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام» ، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط ، الناشر : دار العروبة - الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م .
٢٦- «شرح التبصرة والتذكرة» ، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي ، تحقيق : عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
٢٧- «شرح الشفا» ، لعلي بن سلطان محمد أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ .
٢٨- «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي ، الناشر : دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩هـ .
٢٩- «فتح العزيز بشرح الوجيز - الشرح الكبير -» ، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني ، الناشر : دار الفكر .
٣٠- «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق : علي حسين علي ، الناشر : مكتبة السنة - مصر ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٣١- «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» ، لتقي الـدين أبـو العبـاس أحمد بن عبد الحليم بن عبـد الـسلام بـن عبـد اللَّـه بـن أبي القاسـم بـن محمـد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ، تحقيق : محمد رشاد سـالم ، النـاشر : جامعـة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٢- «نظرات في كتاب اللَّه» ، لحسن أحمد عبد الرحمن محمد البنا الـساعاتي ، النـاشر : دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٣٣- «نهاية المطلب في دراية المذهب» ، لعبد الملك بن عبد اللَّه بن يوسف بـن محمـد الجويني أبي المعالي ، ركن الدين ، الملقب بإمام الحرمين ، تحقيق أ . د/ عبد العظيم محمود الدّيب ، الناشر : دار المنهاج ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .



فهرس البحث

* * *